

الصيانة حجة الحكومة لقطع التيار الكهربائي لترشيد الاستهلاك وبالداية من كفر الشيخ



السبت 4 أبريل 2026 11:40 م

أعلن قطاع الكهرباء في كفر الشيخ فصل التيار عن مغذي عبد العليم رزق بمدينة بيلا يوم السبت الموافق 4 أبريل 2026 من الساعة 8 صباحًا حتى 1 ظهرًا لإجراء أعمال الصيانة الدورية للقرار حمل صيغة إدارية معتادة، لكن توقيته ونطاقه فتحا بابًا واسعًا لأسئلة مشروعة حول إدارة الانقطاعات، وحدود الصيانة، وما إذا كانت الجهات التنفيذية تدير الخدمة بمنطق الإخطار المسبق بدلًا من تقديم ضمانات ثابتة لاستقرار التيار.

البيان الرسمي حدد المناطق المتأثرة على نحو مباشر، إذ شمل مجلس مدينة بيلا والجوازات ومنطقة عبد العليم رزق والمناطق المحيطة بها، كما أكد أن الهدف من الفصل هو رفع كفاءة الخدمة وتحسين جودة التيار الكهربائي غير أن المواطنين والمؤسسات لا يقرأون القرار من زاوية الصيانة فقط، لأن الانقطاع المعلن يعني عمليًا تعطيل مصالح يومية وخدمية في ساعات عمل حيوية، وهو ما يجعل أثر القرار أوسع من الصياغة الرسمية المقترضة.

مغذي عبد العليم رزق وخريطة المناطق المتأثرة في بيلا

ثم إن الإعلان لم يترك مجالًا للالتباس في ما يتعلق بنطاق الفصل، لأن قطاع الكهرباء حدد المغذي بالاسم وحدد المدينة وحدد المدة الزمنية بدقة هذا التحديد يعني أن مجلس مدينة بيلا والجوازات ومنطقة عبد العليم رزق والمناطق القريبة ستدخل ساعات انقطاع كاملة، وهو ما يفرض على السكان والموظفين وأصحاب الأنشطة الصغيرة إعادة ترتيب التزاماتهم خلال فترة تمتد خمس ساعات متصلة.

كما أن البيان الرسمي ربط الانقطاع بأعمال صيانة دورية على المغذي نفسه، وهو تبرير يتكرر عادة في بيانات شركات الكهرباء عند تنفيذ أعمال فنية على خطوط أو مغذيات أو مهمات توزيع هذا الربط يجعل سبب الفصل معلومًا ومحددًا، لكنه لا يلغي الأثر المباشر على الخدمات، لأن أي انقطاع في مناطق إدارية وخدمية ينعكس فورًا على المراجعين والموظفين والأعمال المرتبطة بالكهرباء في ذلك التوقيت.

وفي هذا السياق يرى الدكتور حافظ سلماوي، الرئيس السابق لجهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك والخبير في شؤون الطاقة، أن أعمال الصيانة في شبكات التوزيع تظل جزءًا أساسيًا من الحفاظ على كفاءة الخدمة واستقرارها على المدى اللاحق غير أن هذا المعنى الفني لا يبدد الاعتراض الشعبي حين تتحول ساعات الفصل المعلنة إلى عبء مباشر على جمهور لا يملك بدائل تشغيل مضمونة خلال وقت الانقطاع.

مغذي عبد العليم رزق وتحذيرات القطاع للمواطنين والمؤسسات

بعد ذلك دعا قطاع الكهرباء المواطنين والمنشآت الحكومية والخدمية إلى اتخاذ الاحتياطات اللازمة خلال مدة الانقطاع، وهي صيغة تحمل في مضمونها اعتراضًا مسبقًا بأن الفصل سيمس احتياجات أساسية لا يمكن تأجيلها في كثير من الحالات هذا التحذير لا يخص المنازل فقط، لأن وجود الجوازات ومجلس المدينة ضمن المناطق المتأثرة يعني أن التعاملات الإدارية والخدمية ستتأثر بدرجات متفاوتة طوال ساعات الفصل.

ولذلك يصبح السؤال العملي متعلقًا بمدى قدرة الجهات الحكومية والخدمية على تسيير العمل أثناء الانقطاع، لا بمجرد نشر موعد الفصل قبل حدوثه المؤسسات التي تعتمد على الحواسيب وأجهزة الطباعة والاتصال الداخلي تحتاج إلى استعداد مسبق، كما أن المواطنين الذين يرتبطون بمواعيد أو مصالح عاجلة يواجهون خسارة وقت وجهد إذا لم تتوافر بدائل تشغيل مناسبة داخل تلك الجهات أو في

ومن هنا يلفت المهندس وائل النشار، خبير الطاقة، إلى أن كفاءة الشبكة لا تقاس فقط بحجم القدرات المتاحة، بل أيضًا بقدرتها منظومة التوزيع على تقليل أثر الانقطاعات المخططة على المستهلكين والمنشآت. هذا التقدير يضع المسؤولية على جهة التشغيل في إدارة الصيانة بأقل ضرر ممكن، لأن الإخطار المسبق وحده لا يعوض الخدمة التي تتوقف فعليًا خلال ساعات العمل الأساسية.

مغذي عبد العليم رزق وأسئلة الترشيد القسري في خلفية الانقطاع

لكن الإعلان عن الصيانة لم يمنع تصاعد سؤال أكثر حساسية، وهو ما إذا كانت هذه الأعمال قد تتكرر لاحقًا بصورة تجعل الفصل أداة غير مباشرة لترشييد الاستهلاك بالقوة. هذا السؤال لا يأتي من فراغ، لأن ارتفاع الضغط على الشبكات وزيادة الاستهلاك في محافظات عدة دفعا قطاعات واسعة من المواطنين إلى الربط بين أي انقطاع معطن وبين مخاوف قديمة من العودة إلى سياسات الفصل المنظم تحت مسميات فنية وإدارية.

وبناء على ذلك يرى خبراء الطاقة أن الصيانة الدورية على المغذيات إجراء طبيعي لتحسين الخدمة، لكنهم يحذرون في الوقت نفسه من أن الاعتماد المتكرر على الانقطاع القسري يغيّر وظيفة الإجراء من معالجة فنية محددة إلى وسيلة ضغط على الاستهلاك. هذا التحول المحتمل يخلق تضاربًا واضحًا بين هدف تحسين جودة الكهرباء من جهة، وحق المواطنين في خدمة مستقرة يمكن الاعتماد عليها من جهة أخرى.

وفي هذا الإطار يقول الدكتور جمال القليوبي، أستاذ هندسة البنترول والطاقة، إن إدارة ملف الطاقة تحتاج إلى وضوح في الفصل بين مقتضيات الصيانة وبين أي إجراءات مرتبطة بالطلب والاستهلاك، لأن الخلط بين المسارين يضاعف القلق العام. كما أن مراقبين أشاروا إلى أن تجارب سابقة في بعض المحافظات أظهرت أن الانقطاع لساعات طويلة أثر على الأعمال اليومية والأنشطة التجارية، وهو ما يجعل أي فصل جديد موضع مساءلة شعبية وسياسية لا يمكن تجاهلها.

ولذلك فإن واقعة مغذي عبد العليم رزق لا تقف عند حدود بيان صيانة محلي، لأن دلالتها تمتد إلى طريقة إدارة العلاقة بين المرفق العام والمواطن الذي يطالب بخدمة مستقرة ومعلومة القواعد. حين تعلن الجهة المختصة الفصل وتطلب من الناس التكيف معه، فإنها تتحمل في المقابل مسؤولية كاملة عن منع تكراره خارج الضرورة الفنية، وعن تقديم خدمة لا تتحول فيها الصيانة إلى اسم آخر لانقطاع يفرض كلفته على الناس وحدهم.